****

**وزارة التخطيط والتعاون الدولي**

**وحدة الحكومة الشفافة**

تقرير نتائج فترة التعليقات العامة على مسودة التزامات الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة

الحكومات الشفافة (2021-2025)

**تاريخ النشر**: **22**/12/2021

بناء على متطلبات خطة عمل تطوير الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021-2025، تم نشر مسودة الالتزامات التي ستتضمنها الخطة على موقع المبادرة [https://bit.ly/3Eg4Yk1](https://www.google.com/url?q=https://bit.ly/3Eg4Yk1&sa=D&source=editors&ust=1638437911865000&usg=AOvVaw3jU7gOoL061w5TiqlkpaVO).

كما تم فتح باب التعليقات العامة على الالتزامات من خلال نشر إعلان على موقع الفيسبوك لوزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم الاربعاء الموافق 2/12/2021https://bit.ly/3mjxdrb ، تضمن الإعلان رابط لنموذج التعليقات <https://bit.ly/3IfGObI>.

استمر استلام التعليقات لغاية يوم الثلاثاء الموافق 14/12/2021، قامت وحدة الحكومة الشفافة أيضا بإرسال ايميل لعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة للحصول على تعليقاتهم وملاحظاتهم بخصوص مسودة الالتزامات، وفيما يلي أهم نتائج التعليقات العامة.

نتيجة التعليقات العامة

تم استلام مجموعة من التعليقات على مسودة الالتزامات التالية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الالتزام الأول | : | تطوير منظومة السياسات والإجراءات التي تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال النهج المبني على المخاطر لحمايتها من خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب |
| الالتزام الثاني | : | تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية |
| الالتزام الرابع | : | تعزيز دور الشباب في عملية بناء وإعداد الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب وتعزيز مشاركتهم في تنفيذها |
| الالتزام السادس | : | إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات وتحسين مستوى الخدمات العامة. |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **التعليقات** | **الالتزام** | **الرد عليها\كيف سيتم الأخذ بها** |
| 1.      | يجب أشراك المجتمعات المحلية بصنع القرار السياسي | السادس | تضمنت الخطة الخامسة التزامين الثاني والسادس للعمل على اشراك المجتمعات المحلية بصنع القرار السياسي حيث يعمل الالتزام الثاني على تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الالكترونية، كما تضمن الالتزام السادس إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لتستجيب تلك المشاريع لاحتياجات المجتمعات. |
| 2.      | الشباب عصب الوطن وهم طاقته وعنفوانه وهم رؤية جلالة الملك عبد الله وولي عهده المحبوب ونتطلع لمن يلتزم في هذه الحكومة إلى ذلك دون تمييز. واول ما يقتل الشباب أن يرى احلامه وطموحاته يعيش فيها من لا يستحقها ويرى قصة حياته وهي تمثل امام ناظريه.نريد نهضه حقيقية وتجارة فاعلة في شباب هذا الوطن عندها يصبح المستحيل ممكنا بعون الله. | الرابع | تضمنت الخطة الخامسة التزام خاص بالشباب بناءً على ما تم اقتراحه من مؤسسات المجتمع المدني حيث يهدف الالتزام إلى تعزيز دور الشباب في عملية إعداد الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالشباب.  |
| 3.      | 1. ضرورة توفير البنية والبرمجيات والأجهزة والأدوات اللازمة لموظفي القطاع العام لتحقيق مستوى اعلى من المشاركة الإلكترونية حيث تقوم غالبا منظمات المجتمع المدني بتوفير البيئة اللازمة لتحقيق هذا الالتزام، وكذلك تطوير الجانب المعرفي لكلا الطرفين.2. بناء وتطوير انظمة توفر تغذية راجعة وتحقق تواصل يعزز العلاقة والثقة بين القطاعات  | الثاني | 1. تضمنت الخطة في الالتزام الثاني محاور تعلقت بتطوير بوابة تفاعلية للمشاركة الالكترونية وفق المعايير العالمية، وبناء قدرات موظفي القطاع العام من خلال تدريب وتأهيل وتنمية مهارات المسؤولين في الجهات الحكومية بالإضافة إلى عقد مجموعة من ورش العمل والأنشطة التوعوية للمواطنين لزيادة تفاعلهم مع البوابة.
2. سيتم من خلال الالتزام إعداد دليل ارشادي للاستخدام بالإضافة إلى تطوير سلسلة مؤشرات أداء لقياس مدى تنفيذ الجهات الحكومية لأحكام السياسة.
 |
| 4.      | 1. لقد ساهمت السياسات التي نفذتها البنوك مؤخرا بهدف حماية منظمات المجتمع المدني من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تقييد الجمعيات وتعطيل مصالحها الأمر الذي اضطر الجمعيات لإلغاء بعض الحسابات البنكية على سبيل المثال : ( تقييد الإيداع في حسابات الجمعية من قبل اشخاص اردنيين كتسديد قروض او تبرعات شخصية – طلب معلومات قديمة من الصعب الحصول عليها مثل الموافقة على فتح الحساب البنكي الصادر في سنوات قديمة 1979 مثلا – تقديم تقرير بحجم التداول المتوقع للعام القادم الأمر الذي صعب تقييمه في ظل جائحة كورونا ) .2. مراعاة التفاوت في الخبرات بين الجمعيات واتخاذ الدور التوجيهي قبل الدور الرقابي في مساعدة الجمعيات لبناء خططها وتحديد اهدافها بغاية اعداد بنية سليمة لتطبيق مبادئ الحاكمية الرشيدة الأمر الذي سيساهم ايضا في تطوير عمل الجمعيات وتغيير الصورة النمطية عن بعضها.3. النظر للجمعيات كشريك فاعل واساسي للحكومة والتعامل معها بثقة خصوصا تلك التي تقوم بتقديم تقاريرها الإدارية والمالية بالتزام وشفافية وبالتالي عدم التدخل في قراراتها الداخلية وخدمتها للمجتمع وتقييمها لاحتياجاته.4. وضع معايير محددة لدور الإشراف من الوزارات المختلفة على المشاريع الممولة واحترام خبرة الجهة المنفذة لتلك المشاريع. | الأول | 1. جاء الالتزام الأول لمعالجة مثل هذه التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني. حيث إن النهج المبني على المخاطر يعالج أيضا أي تحديات أو عقبات تواجها مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة أنشطته الشرعية، وبما أن استخدام القنوات المصرفية الرسمية من خلال البنوك هي من الممارسات الفضلى للحوكمة والحماية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الالتزام سيعمل على مساعدة المؤسسات في الوصول إلى هذه الخدمات المصرفية.
2. يتضمن الالتزام في محاوره العديد من النشاطات التي تعمل على زيادة أنظمة التوعية والإرشاد والتدريب لمؤسسات المجتمع المدني وتعزيز الحوكمة داخلها وحمايتها من أي أخطار يتعلق باستخدامها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. ستكون مؤسسات المجتمع المدني شريكاً رئيساَ في تنفيذ جميع محاور الالتزام. وسيتم مشاركتهم من خلال نشاطات مباشرة أو التعليقات العامة في الخروج بأي سياسات أو تشريع ذو علاقة.
4. جاء الالتزام لفهم ذلك
 |
| 5.      | 1. العمل على تحقيق وصول اشمل لفئة الشباب وخصوصاً في العاصمة حيث ادى توجه اغلب المشاريع للمحافظات الى تهميش مجموعات كبيرة من الشباب في العاصمة على سبيل المثال لا الحصر تفتقر مناطق غرب عمان بالكامل لخدمات المراكز الشبابية لحكم خاطئ بأن الشباب في تلك المناطق يمتلكون خيارات واسعة للمشاركة.2. ضرورة تحسين طبيعة الخدمات والبرامج التي تستجيب لاحتياجات واولويات الشباب مع ضرورة تحقيقها للاستدامة المطلوبة لتحقيق الأثر الإيجابي حيث تنتهي البرامج الشبابية بانتهاء تمويلها ويضعف وجود هذه البرامج في الخطة الوطنية 3. ان وجود منصة شبابية عامة وشاملة بالإضافة على المنظمات المعنية بالشباب من شانه أن يجسر الفجوة بين الشباب والحكومة إذا تمت ادارتها بفاعلية بشكل يضمن ايمان الشباب بها كأداة اتصال ومشاركة تعزز الحوار الوطني.4. استثمار الموارد المتاحة وتفعيل دورها في خدمة الشباب خصوصا بما يتوائم مع التسارع التكنولوجي والحداثة مثل محطات المعرفة المنتشرة في كافة انحاء المملكة والتي تمتلك الأجهزة والأدوات والمدربين وتفتقر للبرامج التي تخدم هذا الالتزام. | الرابع | تضمنت الخطة الخامسة التزام خاص بالشباب بناءً على ما تم اقتراحه من مؤسسات المجتمع المدني حيث يهدف الالتزام إلى تعزيز دور الشباب في عملية إعداد الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالشباب. |
| 6.      | الالتزام الثاني المتعلق بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية والذي لابد من تفعيل المشاركة الواقعية التفاعلية بين ابناء المجتمعات المحلية بشكل مباشر للغياب الفعلي في المشاركة في صنع القرار وبخاصة في المجتمعات ذات الظروف الاقتصادية والتعليمية الصعبة التي يرتفع بها مؤشرات البطالة والارتفاع في معدلات الفقر وقلة التعليم ولابد من إشراكهم في عملية صنع القرار بوسائل ممكنة، ومتاحة ومريحة وسهلة. | الثاني | تضمنت الخطة الخامسة التزامين الثاني والسادس للعمل على اشراك المجتمعات المحلية بصنع القرار السياسي حيث يعمل الالتزام الثاني على تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الالكترونية، كما تضمن الالتزام السادس إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لتستجيب تلك المشاريع لاحتياجات المجتمعات. |
| 7.      | هذا الالتزام مهم وواضح ونشاطاته واضحة، الالتزام ناقص سجل الملكية النفعية والذي بدونه سيتم افراغ هذا المحور من محتواه. | الأول | إن سجل الملكية النفعية هي مضافة في هذا الالتزام من خلال المحور الأول من الالتزام. |
| 8. | التعليق متعلق بالعلاقة ما بين هذا الالتزام والالتزام السادس. يبدو ان هناك تشتت في الجهود وتكرار. فالبوابة الالكترونية المقترحة تحت الالتزام الثاني يجب ان تشمل موائمة المشاريع الرأسمالية. ويمكن دمج الالتزامين. | الثاني |  يسعى كل من الالتزام الثاني والسادس الى تعزيز المشاركة المجتمعية، ولكن يختلفان من حيث الوسائل ومحاور التركيز، حيث يركز الالتزام الثاني على تفعيل المشاركة المجتمعية بشكل عام عبر الوسائل الالكترونية بما يتعلق بمواضيع السياسات والتشريعات، بينما يسعى الالتزام السادس إلى اشراك المجتمعات خلال مراحل المشاريع الحكومية الرأسمالية والاستثمارية لكي تستجيب تلك المشاريع لاحتياجات المجتمعات المحلية. كان لابد من فصل الالتزامين عن بعضهما من اجل الدقة في التنفيذ وللحصول على مؤشرات ذكية يمكن قياسها. |
| 9. | ملاحظات حول الالتزام الثاني: "تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية":1. العمل توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرارات والتشريعات والقوانين التي تخدم المصالح الاقتصادية من خلال الوسائل الإلكترونية، وضرورة اطلاع وإشراك القطاع الخاص منذ الخطوات الأولى في كافة القرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة، وعدم اللجوء إلى القطاع الخاص فقط عند الأزمات والضغوطات الاقتصادية التي تتعرض لها المملكة.2. ضرورة استحداث آليات اقتصادية جديدة تساعد على تطوير علاقة القطاعين العام والخاص. | الثاني | سيعمل الالتزام على مشاركة القطاع الخاص كعامل رئيسي ضمن أصحاب المصلحة في جميع مراحل التنفيذ، كما سيكون القطاع الخاص من المستفيدين من البوابة لإيصال صوتهم وآرائهم في السياسات والتشريعات التي تفرض المشاورات. |
|  | ملاحظات حول الالتزام السادس: "إشراك المجتمعات المحلية/ أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/ الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات وتحسين مستوى الخدمات العامة":1. العمل على توفير المناخ المناسب لجذب واستقطاب الاستثمارات لضمان أكبر قدر من مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات شراكة مهمة في مختلف القطاعات.2. تحقيق النهج الاقتصادي الذي تبنَّاه الأردن منذ نشأته والذي يمنح القطاع الخاص دوراً رئيسياً في مجمل النشاط الاقتصادي. | السادس |  |
| 10. | نشكر لكم جهودكم في تطوير الالتزام السادس، حيث ان اشراك المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي في المشاريع الوطنية الاستثمارية والتنموية تعد أحد اسباب نجاح المشاريع التنموية. حيث ان اشراك مؤسسات المجتمع المدني كممثل عن المجتمعات المستفيدة من هذه المشاريع يلعب دورا هام في تعزيز استجابة المجتمعات المحلية لهذه المشاريع، وتعزيز شعورهم بالملكية وزيادة ثقتهم في الادارة الحكومية.كما ان اشراك مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في المجالات والقطاعات المعنية بتعزيز نمو الاقتصاد ورفع كفاءة العاملين في القطاعين العام والخاص، يسهم بشكل كبير في ضمان توفر الخبرات اللازمة لاستدامة وتطوير هذه المشاريع. كما يسهم في بناء قدرات الشباب وفتح مجالات عمل جديدة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعات للمجتمعات وتقليل البطالة بين الشباب.وبناءً على خطة المساهمات المحددة وطنيا وعلى خطة العمل الوطنية للنمو الاخضر فإننا في المجلس الأردني للأبنية الخضراء نسعى للعمل وللتشارك مع الجهات الوطنية لتطوير أوراق سياسية وخطط استراتيجية تهدف الى تحفيز وتعزيز نمو الاقتصاد الاخضر في القطاع المختلفة، حيث يضم المجلس الأردني للأبنية الخضراء عدد كبير من الخبراء المعنيين بتطوير البيئة المبنية الخضراء ضمن القطاعات المختلفة.وبوجود الالتزام السادس، فان الشراكة بين المجتمعات المحلية الممثلة بمؤسسات المجتمع المدني وبين المشاريع الوطنية الاستثمارية التنموية تسهم في تحقيق اهداف الالتزام والمضي قدما لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستفادة الكبرى للمجتمعات المحلية. | السادس | نشكر لكم تعليقكم، ونعول على المؤسسات المهتمة أن تكون فاعلة في تنفيذ هذا الالتزام. |